رضينا بما ترضى فانت امامنا ونائبك المحبوب سادت به مصر
امير رأى حق البلاد مضيعاً بترك حقوق في العهود لها ذكر
فشدد في حفظ الحقوق بهمة ولم يثنه التهديد يوماً ولا الشزر الصعوبة
وما ذاك الا ان امرك حاكم له بحقوق لا يضيعها قسر
وانت امير المؤمنين مؤيد لسيدنا العباس دام له الخير

وستدرج في العدد الآتي القصيدة الخديوية التي مطلعها وما بعده

امولاي أنّى في جماك نضام وانت لنا في العالمين امام
فديناك مصرٌ تحت امرك فاحتكم فحقك فيها يا امام لزام

وقد اقمنا كل بيت من هذه الابيات مقام سكين يقطع به ألسنة اضداد مصر ووضعنا على باب كل بيت مزلقاً اذا جاء احدهم للدخول فيه متلصصاً هوى على ام ناصيته وذهب غير مأسوف عليه فما هذه الابيات الا صواعق ترمى بها اعداء الدولة العلية واضداد الامة المصرية من شياطين يأكلون لحوم الناس ويعيشون ببيع مياه وجوههم بلقمة خبز او كاس خمر وعسى ان يرجعوا عن ترهاتهم ومفترياتهم وماهم فيه من الافساد وتحريف الكلم عن مواضعه فلا نعود لتحميل القلم او زار ذكرهم على لسانه حتى لا يصرّ متألماً من خط سيرة من يسعون في اضلال العباد وتخريب البلاد

محل نظر

رأينا في جريدة اللطائف الغراء ما نصه — قال بعض الفضلاء باليتهم يضعون مادة في قانون المحاكم ان كل قاض من اي طائفة كانت

يثبت عليه انه متعصب يمحى اسمه من سجل القضاء بعد ظهور تعصبه في عشرة احكام يصدرها · وان يباح لكل انسان ان يبلغ عنه ما يراه من هذا القبيل

(اللطائف) لو تم هذا القانون لعزل اكثر قضاة سورية وبعض من قضاة مصر ولو ابيح البلاغ لظهر ان بعض القضاة لا يستحقون ان يكونوا في اقل المراتب في الهيئة الاجتماعية علما وعملاً · ثم قالت ايضاً — طلب الينا من وجه ادبي ان نوجه افكار جناب المستر سكوت المستشار القضائي الى الاحكام التى تصدر من القضاة بين اثنين مختلفي الطوائف وجنسية القاضي الذي اصدر الحكم بالنسبة للمحكوم له او عليه اه

(الاستاذ) من المعلوم ان كل قاض لا يصدر حكماً من الاحكام الا اسندهُ الى مادة من مواد القانون ولا يعترض عليه بمراعاة الشديد والاشد والخفيف والاخف بعد اعتماده على القانون الذي كلف بتنفيذه وعدم الخروج عما دوِّن فيه فلو وجهت اللطائف اعتراضها الى القانون بالنظر لمن تألم لها من احكام صدرت ضده قانوناً لكان اولى من الاعترض على الابرياء فانه لايمكن اثبات تعصب القاضى بعد اسناد الحكم الى مادة قانونية اللهم الا اذا كان قضاة سورية وبعض قضاة مصر يصدرون احكاماً غير مسندة الى حكم شرعي او نص قانون ولايقول بهذا احد · واما المبلغ عن القضاة فانه اما ان يكون خصماً حكم عليه فهو خصم للقاضي بالطعن في احكامه فبلاغه باطل واما ان يكون محامياً خسر قضيته بحكم القاضي فبلاغه يناقض علمه بالقوانين التي اسند القاضي حكمه اليها فالبلاغ من غير هذين لايكون الا اخباراً بغير الواقع ومثل هذا لا يعزل به قاض ولا يمس شرفه · واما وجود من لا يستحقون ان

يكونوا في اقل المراتب علماً وعملاً من القضاة فهذا موجه الى من انتخبوهم بالامتحان واعطوهم الشهادات القاضية باستحقاقهم وظيفة القضاء فيكون رجال الدرجة الاولى من الحكومة المصرية والدولة العلية هم الذين لا يستحقون ان يكونوا في اقل المراتب علماً وعملاً وينضم اليهم علماء اوروبا الذين اعطوا الشهادات لمن درسوا القوانين عليهم . اما طلب توجيه افكار المسترسكوت للنظر في الاحكام التي تصدر من القضاة بين اثنين مختلفي الطوائف وجنسية القاضي فيغلب على الظن ان المراد احداث هيئة قضائية لا مصري فيها او انشاء محكمة لكل طائفة وجنس من الطوائف والاجناس الحالة بمصر والا فما هذا الطلب مع وجود المسترسكوت في النظارة ملاحظاً ومدققاً وله مفتشون ومراجعون للاعمال والاحكام فاذا هذه النظارة مختلة النظام محتاجة لغير مصري يدير حركتها وينظمها كيف يشاء ولم لم يطلب هذا الطلب في الاحكام التي تصدر من المحاكم المختلطة بين مختلفي الطوائف وجنسيات القضاة وربما كان القاضي المصري يخالف المدعى عليه المصري جنساً وطائفة ومع ذلك ما اعترض عليها مصري هذا الاعتراض . واظن ان تحديد التعصب في عشر قضايا اشارة لما سبق الادعاء به على قاض من افضل فضلاء مصر انه تعصب لجنسيته فيها وبالتحقيق ظهر انه راعى مصلحة الغير اكثر من مصلحة الوطني وكان يمكنه ان يراعي الوطني قانوناً وحقاً ولكنه التزم الطريق الوسط واذا كان هذا لا يستحق ان يكون في اقل المراتب علماً وعملاً فما بقي من يصلح للقضاء بمحاكم الشرق وبالجملة فان القضاة احرار يريثون من التعصب بحجتهم القانون وكان الاولى بمن تظلم الى اللطائف ان يتظلم الى

هيئة أعلى من الحاكمة عليه ثم الى اعلى منها وهكذا حتى يقطع درجات المحاكم فاذا انتهى امره على يد جميع القضاة كان الطعن لا في بعض المصريين بل في كل قاض مصري مسلماً كان او قبطياً . ولعل القلم جرى بغير ارادة المحرر فاننا نبرئه من كتابة ما هو طعن في نظارة ممتلئة بالافاضل العدول المنزهين عما يشين المجد او يدنس الشرف

سؤال

ما هو البرهان الذي رآه سيدنا يوسف حتى عاد عن الهم بامرأة العزيز فقد اختلفت العبارات فيه

احمد ذكي
بالفشن

الاستاذ — اعلم ان الهم مشترك في اللفظ مختلف في المعنى فانه منها كان بقصد الفاحشة ومن سيدنا يوسف لدفعها عنه والدليل ان الله تعالى قال قبل ذلك في جانبها و راودته التي هو في بيتها عن نفسه وغلقت الابواب وقالت هيت لك فاثبت مراودتها التي تثبت انهما كان للفاحشة خصوصا وقد وجدت القرائن من تغليق الابواب وقولها هيت لك . وقال في جانب الصديق قال معاذ الله انه ربي احسن مثواي فشهد عليها بهم الفاحشة وشهد له بالانصراف عنه وعنها فلم يبق الا ان يقال ان الهم مختلف ولو اتحدا لقال ولقد هما بالفاحشة او ببعضهما فلما اعاد الهم تحققنا انه غير الهم الاول فهمت به مراودة وهم بها مدافعة كادت تفضي الى ضربها ولو فعل لامرت بقتله ولولا ان رأى برهان ربه وهو النبوة المانعة من ارتكاب الفواحش